

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة والإجراءات
والمبادرات الأخرى

بيان مقدم من المركز الأفريقي للديمقراطية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080114 080114 13-60094X (A)



البيان

بيان مشترك بشأن العمل من أجل وضع استراتيجية عالمية للتنمية على أساس حقوق الإنسان

يرحب مركز القيادة العالمية النسائية في جامعة راتغرز، نيوجرسي، الولايات المتحدة الأمريكية، والمنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان المكرسة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بنظر الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة والدول في الموضوع ذي الأولوية وهو موضوع التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح المرأة والفتاة، وموضوع الاستعراض المتعلق بوصول المرأة والفتاة إلى التعليم والنقل والعلم والتكنولوجيا ومشاركتها فيها، بما في ذلك توفير فرص الوصول لهما على قدم المساواة مع الرجل إلى العمالة الكاملة والعمل اللائق، وخطة التنمية العالمية.

ما زلنا نعمل، على مدى سنوات عديدة، من أجل تنمية الدور القيادي للمرأة وتيسيره بهدف إعمال حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للمرأة في جميع أنحاء العالم، موجهين الانتباه إلى الأهمية القصوى للعمل من أجل الإعمال الكامل لحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوقها السياسية والمدنية. ونحن نعمل، على الصعيد الجماعي والفردى، لندعو الحكومات وجميع الجهات الأخرى الفاعلة في مجال التنمية إلى الاستفادة من حقوق الإنسان الدولية لوضع إطار عمل واضح ومعترف به عالميا في سياق تصميم السياسات والبرامج الاقتصادية وتنفيذها ورصدها.

إن التنمية عملية يدخل فيها عنصر الجنسانية، فهي تؤثر على النساء والرجال بأوجه مختلفة. ويشكل إطار حقوق الإنسان وسيلة للوصول إلى الاستراتيجيات الإنمائية التي لها أهميتها بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي تستهدفهن الأهداف الإنمائية للألفية على وجه التحديد في المجالات التالية: التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وصحة الأم، وتوفير العمل اللائق.

لقد تغير العالم كثيرا منذ أن أُقرت الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أحدثت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ خرابا شديدا في سبل كسب لقمة العيش، وكان من شأن وضع سياسات تقشف لمعالجة الزيادة الناجمة عن ذلك في عجز الميزانيات الحكومية أن أدى إلى انتقاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وعلى الرغم من حدوث انخفاض شديد في عدد حالات الفقر المدقع منذ أن حُددت الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن ملاحظة وجود ضعف في جانب الأغذية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ففي عام ٢٠٠٨، مثلا، كان ٢٤ في المائة من السكان في البلدان النامية

لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، إذ كانوا يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. وبفعل الأزمة، لا تزال الأسر ذات الدخل المنخفض، في بعض البلدان المتقدمة النمو، تعتمد على نحو متزايد على استراتيجيات بنوك الأغذية وغيرها من استراتيجيات المساعدة الغذائية كل شهر، من أجل البقاء على قيد الحياة. إن عجز الحكومات الرئيسية عن تنظيم الأسواق والمؤسسات المالية خلال العقود الثلاثة التي سبقت الأزمة هو عجز عن الوفاء بالتزام الدولة، في مجال حقوق الإنسان، بحماية تلك الحقوق مما تقوم بها أطراف ثالثة من أعمال قد تهدد تلك الحقوق.

وقد زادت حالة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، ولا تزال المرأة تواجه حالة شديدة من عدم المساواة في مردود عملها في جميع أنحاء العالم. وزاد انتشار البطالة والعمالة الجزئية، وأفضى ذلك إلى حدوث مزيد من الضغط على ظروف العمل والاستحقاقات مؤدية بذلك إلى تدهورها، وكان من شأن انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة أن أزاحا بعيدا ما تحقق من إنجازات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على نحو ما هو مطلوب في الأهداف الإنمائية للألفية. إن وجود مزيد من النساء في أماكن العمل لا يعني بالضرورة تحسين ظروف عملهن وأجورهن، بل مزيدا من استغلالهن وضعفهن. وتشكل النساء نسبة مئوية كبيرة من العاملين الذين يضطرون إلى الهجرة داخل بلدانهم أو إلى بلدان أخرى بحثا عن أجور ملائمة للعيش مع وضع أنفسهن في الوقت نفسه أمام احتمالات التعرض للعنف والتمييز. إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة تقلبها بفعل المضاربة في أسواق السلع الأساسية على الصعيد الدولي، بدون حسيب أو رقيب، يقوض مستويات المعيشة للمرأة ومصادر دخلها من حيث كونها منتجة للسلع الأساسية، وهو مما يزيد من احتمالات وقوعها في براثن الجوع ويقوض قدراتها على تقديم الرعاية لأسرتها.

لم يتسن لواضعي الأهداف الإنمائية للألفية أن يتنبأوا بوقوع هذه الحقائق. وتُظهر الأزمة أن قيام أحد البلدان بعمل ما أو تقاعسه عن القيام به يمكن أن يؤثر على أعمال الحقوق في أماكن أخرى. فالأهمية البالغة التي تكتسبها مسألة إقامة شراكة على الصعيد العالمي من أجل التنمية، والمحددة في الهدف ٨، تتخذ بعدا إضافيا في ضوء الحقائق الاقتصادية العالمية الراهنة. ويصبح الدور الذي تسهم به بيئة الاقتصاد الكلي في تحقيق الأهداف والغايات الاجتماعية أكثر وضوحا منه في أي وقت مضى، ويجب أن يؤخذ في الحسبان إدراج هذا الدور بوصفه جزءا من استراتيجية إنمائية متماسكة في المستقبل. فيستحيل أعمال حقوق الإنسان لجميع الناس في جميع البلدان من دون بيئة اقتصادية عالمية مواتية تركز لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ويتضمن العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان والاتفاقيات والإعلانات وبرامج العمل المتعلقة بحقوق الإنسان، والسكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية القائمة على المساواة، والسلام، مبادئ لتحديد نقاط مرجعية لتقييم مدى حرمان الناس من حقوقهم، ونقاطا مرجعية لتقييم المدى الذي قُطع في تنفيذ السياسات العامة بسبل تكفل أعمال الحقوق.

إننا نهيئ بالدول الأعضاء أن تنفذ الاستنتاجات التي توصلت إليها، وأن تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان وتلتزم بالاتفاقات والمبادئ والأهداف التي حددتها فيما بينها. وفي ما يتعلق بمسألة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، نحث الدول الأعضاء بقوة على ما يلي:

- تعزيز الاعتراف بالتزامات الدول باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، والالتزام بمبدأ الأعمال التدريجي لتلك الحقوق، وتوفير أقصى قدر من الموارد المتاحة، وعدم التراجع، والوفاء بالمستويات/الالتزامات الأساسية الدنيا، وعدم التمييز، والمساواة

- وضع أنظمة واضحة تكفل ألا تؤدي المصالح والظروف الاقتصادية إلى تقويض احترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

وفي ما يتعلق بمسألة المساواة بين الجنسين، وربط الأهداف بالحقائق المعقدة المتصلة بالمرأة، فإننا نحث الدول الأعضاء بقوة على ما يلي:

- معالجة كل من الجانبين العام والخاص في حياة المرأة، بما في ذلك استخدام تدابير خاصة مؤقتة لمعالجة تاريخ من الحرمان، وقياس الفرص المتاحة لتحقيق نتائج لا مجرد الفرص المتاحة فحسب، مع إيلاء اهتمام خاص لعمل المرأة غير المأجور

- اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز تمكين المرأة في سوق العمل، وتسعى إلى إنفاذ حقوق العمل ونوعية العمالة وتقلب الإيرادات

- توسيع نطاق عملية تقييم مدى أعمال الحقوق الإنجابية للمرأة وتحررها من العنف

- وضع أدوات للتصدي للأشكال الجديدة للعنصرية والتزعات القومية، والتحييز الجنسي، وكرهية الأجانب، التي بدأت تظهر في جميع البلدان مفضية إلى إجراء أشكال جديدة من التخفيضات في الإنفاق نتيجة للأزمة الاقتصادية، والتي تهدد ما تم إنجازه في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

- توسيع نطاق استخدام الأدوات اللازمة لتقييم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حتى تؤخذ في الاعتبار العلاقة بين نوع الجنس وأشكال أسباب الحرمان الأخرى، من قبيل العنصر والطبقة والأصل الإثني والحياة الجنسية.
- وفي ما يتعلق بمسألة السياسات على صعيد الاقتصاد الكلي وتوخي تهيئة بيئة تمكينية عالمية مشتركة تساهم فيها سياسات الاقتصاد الكلي في حشد الموارد من أجل أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نحث الدول الأعضاء بقوة على ما يلي:
- الوفاء بالالتزام بتقديم الحماية، بتنظيم المؤسسات المالية بفعالية لمنع حدوث أزمات اقتصادية
- تقييم سياسات الاقتصاد الكلي في ما يتعلق بمبدأ عدم التمييز والمساواة من أجل القضاء على التحيز القائم على نوع الجنس
- إدماج العمل في مجال الرعاية والتنشئة الاجتماعية غير المدفوع الأجر في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي وتقييمها
- تجنب سياسات الاقتصاد الكلي التي تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة على أساس المركز الاجتماعي والاقتصادي أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الأصل العرقي.
- وفي ما يتعلق بمسألة الرصد والمساءلة على الصعيد الوطني في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، باستخدام معايير العهدين الخاصين بحقوق الإنسان واتفاقيات حقوق الإنسان القائمة في عملية التقييم، فإننا نحث الدول الأعضاء بقوة على القيام بما يلي:
- تأمين القيام بعمليات تقييم جيدة ومقارنات ببلدان أخرى، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الهياكل الاقتصادية
- النظر في إدراج مبادئ ماسترخت بشأن الالتزامات التي تتجاوز الحدود الإقليمية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تحدد التزامات الدولة في ما يتعلق بالعمل والامتناع عن العمل (في المجالات الإدارية والتشريعية والقضائية وغيرها) الذي تنجم عنه آثار على التمتع بحقوق الإنسان خارج إقليم تلك الدولة
- تقييم السياسات الإنمائية بهدف النظر إلى ما هو أبعد من الاستراتيجيات الفردية (التخفيف من حدة الفقر والصحة والرفاه) إلى الأطر الاقتصادية الكلية التي تؤثر على نجاح البرامج الفردية، بما في ذلك برامج الإنفاق الحكومي، وإيرادات الحكومة والمساعدة الإنمائية (المساعدة الإنمائية الاجتماعية وتدفقات الموارد الخاصة على السواء) وتمويل العجز والديون والسياسات النقدية والتنظيم المالي

- تشجيع وضع استراتيجيات مختلفة لحقائق محلية ووطنية مختلفة من أجل معالجة الاختلالات وحالات عدم المساواة على الصعيد العالمي في إمكانيات الوصول والفرص
- تقييم الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية مع مراعاة الآثار المترتبة عليها في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- مساءلة الشركات المتعددة الجنسيات ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية والمصارف الدولية، بوصفها جهات فاعلة هامة في البيئة الاقتصادية العالمية، من أجل إعمال حقوق الإنسان.

وإننا نثيب بلجنة وضع المرأة أن تعمل من أجل تيسير تولي المرأة زمام أمرها لمساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وما زلنا ملتزمين بالعمل مع الأمم المتحدة في بناء عالم يتم فيه إعمال جميع بحقوق الإنسان كاملة.

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: مركز دراسات حقوق الإنسان، الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات، منظمة البعثات الزراعية، مركز عين أو ساليش كندرا، منظمة التحالف من أجل أفريقيا، الرابطة النسائية الدولية الأرمنية، مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، رابطة حقوق المرأة في التنمية، رابطة النساء المتضررات جراء الحرب، منظمة "كوني نشطة وتحرري"، منظمة بنغلاديش ناري بروغاتي سانغا، الاتحاد الكندي للجامعيات، منظمة "كير" الدولية، الرابطة الكاريبية للبحوث النسائية والعمل النسائي، مركز القيادة النسائية العالمية، جمعية المرأة والصحة، الجمعية السنغالية للمرأة الأفريقية من أجل تعزيز التفويض في مجال البيئة، جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، مؤسسة إنجنندر، منظمة "المساواة بين الجنسين: المواطنة والعمل والأسرة"، جماعة الضغط النسائية الأوروبية، اتحاد المحاميات في كينيا، مركز "فلورا تريستان" للمرأة في بيرو، شبكة المعلومات والعمل لمنح الأولوية للغذاء، منتدى المرأة والتنمية، مؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة، الصندوق العالمي للمرأة، المركز العالمي للعدالة، منظمة إيزيس النسائية للتبادل الثقافي الدولي، التحالف النسائي الدولي، المجلس الدولي لتعليم الكبار، اتحاد المحاميات الدولي، الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية، لجنة حقوق الإنسان للمثليين والسحاقيات، المؤتمر النسائي الدولي لعلم الإنسان، التحالف الدولي لصحة المرأة، منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في آسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأم، حركة نساء دلتا النيجر من أجل السلام والتنمية، الهيئة الدولية للخدمات العامة، برنامج المرأة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الرابطة الدولية لأخوات الحبة، منظمة ستري موكتي سانغاتانا، مشروع تاندم، معهد التفاهم، شبكة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، الكنيسة الميثودية الموحدة/المجلس العام لهيئات الخدمة الدينية العالمية، مركز العدالة الحضرية، مركز المرأة والعالم الحديث، منظمة نساء من أجل حقوق الإنسان، مجموعة النساء العازبات، منظمة مناصرة المرأة لحقوق الإنسان للمرأة: أساليب جديدة، المنظمة المعنية بتعزيز القانون والتنمية لصالح المرأة في أفريقيا، الاتحاد النسائي لنيجيريا، الشبكة النسائية العالمية للحقوق الإنجابية، الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، رابطة المرأة العاملة، جمعية الشابات المسيحية العالمية، منظمة زونتا الدولية.